المؤتمر يدعو أعضاءه لحماية المؤسسات من ميليشيات المشترك

«الميثاق» تنشر نص قانون الحصانة

قريبـــاً ..

البرلمان يقر قانون الحصانة

علمت «الميثاق» أن مجلس النواب سيقف أمام مشروع قانون الضمانات ويقره خلال ما تبقى من أيام هذا الأسبوع.. وأكد مصدر برلماني أن الكتل البرلمانية ملزمة باقرار القانون تنفيذاً للمبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وقرار مجلس الأمن (٢٠١٤)..

الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء أقر في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع قانون بشأن منح حصانة من الملاحقة القانونية والقضائية المقدّم من الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية.

وأحال مجلس الوزراء مشروع القانون إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه، وكلّف بهذا الخصوص وزير مجلس النواب والشورى ووزير الشئون القانونية بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية لإصدار القانون.

نص القانون ص٣

رئيس الجمهورية يؤجل زياراته الخارجية

على الحكومة إعلان موقف واضح من الفوضى التي تتعرض لها المؤسسات

الوظيفة العامة تنظمها القوانين ولا تخضع لرغبات حزبية

استجاب فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام إلى دعوة اللجنة العامة للمؤتمر والهيئات البرلمانية والشورية والوزارية بتأجيل زيارته الخارجية احتراماً لقرارات الهيئات وحرصاً منه على توفير سبل نجاح المبادرة وآليتها التنفيذية المزمّنة وتنفيذها على أرض الواقع.

وناشد أعضاء اللجنة العامة وممثّلو الهيئات البرلمانية والشورية والوزارية فخامة الرئيس لدى ترؤّسه اجتماعاً لهم الأربعاء بالعدول عن أي زيارة خارجية في هذا الظرف الصعب الذي يتطلّب وجوده وأن المؤتمر ومعهم أبناء الشعب يريدون بقاء الرئيس إسهاماً كاملاً منه في الخروج من هذه الأزمة ولما يمتلكه من قدرة وخبرة وعدم الذهاب بالبلاد إلى الصراع وهو ما عمله من خلال تبنيه المبادرة الخليجية والتوقيع عليها وأن سفره سيشكل حالة خطيرة على الأوضاع وعلى المؤتمر.

تفاصيل ص ٢

الاثنين - العدد (1587)
15 / صفر / 1434هـ - الموافق: 9 / 1 / 2012م

أسبوعية - سياسية | 16 صفحة | السنة الثامنة والعشرون | 30 ريالاً

الميثاق
لسان حال المؤتمر الشعبي العام

مصدر مسئول في المؤتمر لـ«الميثاق»:

الرئيس ونائبه أكبر من كل الادعاءات ومحصنان بعلاقات من الثقة والوفاء المطلق

على المشترك أن يطالب باطلاق الشباب المعتقلين في سجون الفرقة وكهوف جامعة الإيمان

نفى مصدر مسؤول في المؤتمر وجود خلاف بين الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر ونائبه الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر، مشيراً إلى أن وسائل إعلامية مريضة دأبت على ترويج هذه الاشاعات بغرض تضليل الرأي العام وخلق حالة من الخوف والهلع بهدف النيل من المؤتمر وتماسكه وأكد المصدر في تصريح لـ«الميثاق» ان فخامة الأخ رئيس الجمهورية ونائبه يعملان ويتواصلان بشكل يومي وليس هناك أي خلاف كما تدعي الأبواق المريضة وقد التقيا يوم أمس الأحد بدار الرئاسة..

وقال المصدر إن ما يدعو للغرابة ان بعض القنوات الفضائية التي روجت لمثل هذا الخلاف قد أدعت غياب الدكتور عبدالكريم الارياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر عن الاجتماع الخاص بالهيئات.. وعملت على عدم اظهار صورته على شاشة التلفزيون فيما كان الدكتور عبدالكريم حاضراً الاجتماع.. موضحاً ان غياب نائب رئيس الجمهورية الأمين العام كان نتيجة ارتباطات معروفة لدى قيادة المؤتمر ولم يكُ كما اشاعوا غياباً مقصوداً أو كما نسبوه ولو كانت تلك الوسائل الاعلامية أو القنوات الفضائية تحترم أخلاقيات المهنة لأظهرت صورة المنصة التي كان يوجد فيها رئيس الدولة رئيس المؤتمر ورئيسي مجلسي النواب والشورى والنائب الثاني لرئيس المؤتمر الدكتور عبدالكريم الارياني ورئيس الوزراء السابق الدكتور علي محمد مجور.

البقية ص ٢

في اتصال هاتفي للزياني

نائب الرئيس يؤكد مضي اليمن في تنفيذ المبادرة

أكّد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني خلال اتصال أجراه أمس مع الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام، دعم مجلس التعاون والمجتمع الدولي لإخراج اليمن من الأزمة الراهنة إلى بر الأمان وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤)..

وقد عبّر نائب رئيس الجمهورية عن تقديره البالغ لهذا الاتصال من الدكتور الزياني وهو ما يعبّر عن اهتمامات مجلس التعاون بشئون اليمن وأهمية اخراجها من الأزمة الراهنة بصورة سلمية وديمقراطية.

وأكّد نائب رئيس الجمهورية أن الأمور تمضي بصورة طيبة وفقاً للمبادرة وآليتها المزمّنة على أرض الواقع.

وجرى خلال الاتصال الحديث عن الأوضاع والمستجدات الراهنة على الساحة الوطنية وكذا البحث في سير تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة خصوصاً بعد النجاحات التي تحققت على أرض الواقع على طريق تنفيذ المبادرة.

النيابة تباشر التحقيق مع 30 متهماً في جريمة مسجد الرئاسة

بدأت النيابة الجزائية المتخصصة اجراءات التحقيق في جريمة تفجير جامع دار الرئاسة الذي استهدف فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وكبار قيادات الدولة وأدى إلى استشهاد أكثر من ١٣ من العسكريين ومسئولي الدولة على رأسهم شهيد اليمن الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى السابق الذي استشهد متأثراً بجراحه التي أصيب بها في الحادث بعد قرابة ثلاثة أشهر من المعاناة، وإصابة الرئيس وكبار قيادات الدولة.

وصرح مصدر قضائي في النيابة العامة بأن النيابة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة قد تسلمت الأربعاء الموافق ٤ يناير ٢٠١٢م ملف الاستدلالات التي أجرتها الأجهزة الأمنية في جريمة تفجير جامع دار الرئاسة مع عدد ٣٠ موقوفا على ذمة القضية.

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) عن المصدر القول :إن النيابة المختصة قد باشرت إجراءات التحقيق في القضية وفقا للقانون.

كلمة الميثاق

مغالطات المشترك

سياق البيان الصادر عن مجلس أحزاب اللقاء المشترك يدل على استمرار مغالطاتهم وعدم الاعتراف ولو لمرة واحدة بما يمارسه المشترك وشركاؤه من أعمال باتجاه إسقاط المبادرة الخليجية وآليتها وقرار مجلس الأمن.. كون الأعمال في الميدان تدل على ذلك تماماً وأن ما يجري من عمل فوضوي يقوم به أعضاء المشترك ومليشياته وتدعو إليه بعض قياداته بمن فيهم أعضاء في الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح.

أو ما يطلقه حميد الأحمر من تصريحات إنما يؤكد مسؤولية المشترك وشركائه عن كل ما يجري من اختلالات ومن عراقيل تحول دون انجاز اللجنة العسكرية لمهامها..

وإن مدعي الالتزام بالمبادرة والآلية عليه ألا يمارس أعمالاً تناقضها وتدعو إلى الفوضى أو إلى رفض تنفيذ المبادرة وآليتها، كما أن ما تضمنه بيان المشترك حول قانون الضمانات بالحديث عن مصالحة وطنية إنما هو تنصل عن التزامهم الوارد في المبادرة والآلية.

بالرغم من تناقض التصريحات مرة بالحديث عن الالتزام ومرة بالدعوات إلى أعمال لم تتضمنها المبادرة ولا الآلية التنفيذية وهو ما يدعو للأسف وليس ذلك ما نفتريه على المشترك بل إن من يطلع على البيان يجد في عبارته الأخيرة إعلان الأسف من المشترك عن تصريحات بعض قيادات أحزابهم ممن وصفوهم «ممن تخونهم تعبيراتهم في لحظة ضعف حسية أو معنوية لاطلاق التهم جزافاً لبعض أطراف المشترك».

وهذا ينطبق أيضاً على تعاملهم مع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وشركائهم في الحكومة والموقعين معهم على المبادرة والآلية فمن باب أولى يعمل المشترك كمنظومة واحدة ولايسمح لأي من قياداته بالتناقض مع البعض الآخر سواءً فيما يخصهم كأحزاب أو بالتعامل مع الآخرين واصدار الدعوات إن في خطب الجمعة في الستين أو عبر اصدار التصريحات حيث يثق الناس أن المشترك يتعامل بلغة واحدة وليس على أساس المخالفات من خلال التحريض على الفوضى والاعتداء على المؤسسات والهيئات أو من خلال الدعوة لرفض المبادرة والآلية وقانون الضمانات أو التصرفات التي يمارسها وزير الإعلام المنتمي لهذه الأحزاب والتي تثبت أنها تؤدي إلى إعاقة تنفيذ المبادرة والآلية وتطبيق بنودها أو من خلال رفض انجاز مهام اللجنة العسكرية..

وان أي دعوة لمهام خارج الاتفاق والآلية كالحديث عن مفاهيم جديدة كالمصالحة الوطنية وربطها بقانون الضمانات إنما هو عمل عبثي ودعوة واضحة من المشترك مجتمع لعدم تنفيذ ما تضمنته المبادرة والآلية وقرار مجلس الأمن بالرغم من حرصنا على المصالحة الوطنية وهو ما يمكن أن يطرح على جدول أعمال الحوار الذي سيشارك فيه كافة الأطراف على الساحة الوطنية وليس الموقعين على المبادرة والآلية فقط لأن المصالحة تعني جميع الأطراف على الساحة وتلبي الحاجة الوطنية وليس حاجة البعض دون الآخر كالتي يريدها المشترك للتحايل على الوفاء بقانون الضمانات أو محاولة الهروب منه بمطالبات جديدة أو بربط مفاهيم أخرى على ماهو واضح وضوح الشمس كقانون الضمانات الذي يفترض الوفاء به الآن وليس غداً.. وهو لايقبل الاضافات عليه أو الخصم منه مطلقاً، أو التحريض على أعضاء مجلس النواب والدعوة لعدم تصويتهم عليه أو عدم حضور أعضاء المشترك جميعاً لإقراره.. كما نصت على ذلك المبادرة وآليتها..

وإن مثل ذلك لايقبل التأويل أو التفسير إلاّ بأنه رفض صريح للوفاء بذلك الالتزام..

إن المؤتمر وقد نفذ مجموع الالتزامات عليه.. وهو ما يعلمه الوسطاء من الأشقاء والأصدقاء ويعلمه شعبنا اليمني صار من حقه أن يفي الآخرون بالالتزامات التي عليهم..

وأن مفهوم المبادرة والآلية ليس تشكيل حكومة بالمناصفة فقط وإنما تنفيذ كافة البنود والالتزامات كما هي.

البركاني: على الحكومة وقف أعمال الفوضى والاجتثاث فوراً

أكّد الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام أن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر لن يسافر خارج اليمن قبل إجراء الانتخابات الرئاسية المبكّرة وتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة.

وحمّل البركاني اللقاء المشترك وشركاءه المسئولية الكاملة وراء أعمال الفوضى الإدارية في بعض مؤسسات الدولة، معتبراً ما يحدث من تطورات وتداعيات على صعيد الجهاز الإداري ومؤسسات الدولة عملية انقلابية كاملة, على السلطة والنظام والدولة وعلى اتفاق التسوية السياسية في الأصل.

وأشار البركاني إلى جملة خيارات وبدائل لدى المؤتمر وحلفائه يمكن اللجوء إليها إذا استمر التصعيد الانقلابي وانتهاك الطرف الآخر "المشترك وشركائه" للمبادرة والآلية التنفيذية.. وشدّد على ضرورة أن تتحمل حكومة الوفاق مسئولياتها في هذا الجانب لوقف أعمال الفوضى والاجتثاث والإقصاء بأقصى سرعة.

وأوضح الأمين العام المساعد أن الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية واتفاق التسوية يحدد موعد إنهاء الانشقاق العسكري وانقسام الجيش في المرحلة الانتقالية الأولى, قبل إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة وليس بعدها..

وقال البركاني في حديث لصحيفة «اليمن» نشرته في عددها الماضي: إن على اللجنة العسكرية إنجاز هذه الخطوات بسرعة وجدية حتى يتسنى الوصول إلى يوم ٢١ فبراير المقبل موعد الانتخابات المبكّرة وقد عولجت جميع القضايا وأنجزت اللجنة مهامها وأهدافها كاملة وأنهت الوجود القبلي المسلح في العاصمة وكذلك الانشقاق العسكري.

اللجنة الأمنية العليا:

الخارجون على الشرعية يسعون لإفشال المبادرة

أكّد مصدر مسئول في اللجنة الأمنية العليا أن بعض القوى والعناصر الخارجة على الشرعية الدستورية والنظام والقانون تحاول الالتفاف على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ بهدف إفشال جهود التسوية السياسية.

وقال المصدر بأن تلك المحاولات ستفشل حتماً لأن الإرادة الوطنية لن تسمح بأي محاولة للالتفاف على المبادرة وآليتها والتي تجاوزت كل من حاول خلال الفترة الماضية أن يتلاعب بمطالب الشباب ويدّعي حمايتهم لمصادرة تطلعاتهم المشروعة.

وعبّر المصدر عن دهشته واستغرابه من محاولة الإثارة حول مهام اللجنة الأمنية العليا والتي تعكس الجهل المطبق والغباء الكامن في عقول من أعد البيان الذي تعمد إثارة الجدل ومن أصدره والذي يوضح بجلاء عدم الإدراك والعجز عن التفريق بين مهام اللجنة الأمنية العليا ولجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار.

تفاصيل ص ٢

أمين جمعان لـ«الميثاق»:

العاصمة منكوبة والمظاهر المسلحة مازالت عائقاً أمام اللجنة العسكرية

كتب/ علي الشعباني

أكد أمين جمعان- أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أن المظاهر المسلحة مازالت تعيق عمل اللجنة العسكرية في أمانة العاصمة.

واعتبر جمعان في حديث لـ«الميثاق» ما يحدث في بعض المؤسسات الحكومية بالفوضى العبثية التي لن يرضخ لها المؤتمر لأنها غير قانونية وتهين الوظيفة العامة ومؤسسات الدولة، وأن من يقومون بتلك الفوضى يجب أن يحاسبوا.

محملاً حكومة الوفاق الوطني ووزراء المشترك مسئولية توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في أمانة العاصمة خاصة الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية..

نص المقابلة ص٨

مراقبون: عدم اتخاذ المؤتمر موقفاً من خروقات المشترك وراء استمرار أعمال الفوضى والتخريب

كشفت أحزاب المشترك عن ضلوعها في أعمال الفوضى والتخريب والإقصاء التي تتعرض لها بعض مؤسسات الدولة، والتي تنفذها مليشياتها ضد أعضاء المؤتمر والكفاءات الوطنية والعلمية..

حيث حرّض بيان صادر أمس عن المجلس الأعلى للمشترك على استمرار أعمال الفوضى بزعمه «أنها احتجاجات ضد أوضاع غير سوية» في تشجيع واضح رافضاً إدانة تلك الأعمال التي تلحق اضراراً بمؤسسات الدولة وتفاقم من معاناة المواطنين..

وأكد مراقبون لـ«الميثاق» أن ما جاء في بيان المشترك هو تحريض صريح لمليشياتهم لمهاجمة المزيد من مؤسسات الدولة، وهذا يعد من الخروقات الخطيرة للمبادرة وتهدد بتقويض حكومة الوفاق.

مشيرين إلى أن آلية المبادرة نصت على ضرورة ان تعلي حكومة الوفاق سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما لم تلتزم به أحزاب المشترك في خطابها السياسي والإعلامي زد على ذلك ممارسة وزراء المشترك لسياسة الإقصاء والانتقام من أعضاء المؤتمر.

وحذروا المؤتمر وأحزاب التحالف من خطورة التعامل مع المشترك وبيانه الأخير باللامبالاة، حيث إنه يمثل دعوة لمليشيات المشترك لمواصلة تدمير وتخريب مؤسسات الدولة واجتثاث أعضاء وأنصار المؤتمر وأحزاب التحالف، في ظل استمرار عدم إدانة الحكومة لتلك الاعتداءات التي يجرمها القانون والمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن.

طريق: إحالة المتورطين بالإعتداء على أمن صنعاء للتحقيق

نفى العميد محمد صالح طريق مدير أمن محافظة صنعاء صحة المزاعم الكاذبة التي تناقلتها وسائل اعلام المشترك مؤخراً حول ادارة أمن المحافظة. وأكد طريق أن من حاولوا القيام بأعمال فوضى لاقتحام إدارة أمن المحافظة الأربعاء الماضي ليسوا من منتسبي الدائرة وإنما هم مجموعة عناصر مسلحة خارجة عن النظام والقانون.

مشيراً الى أن ادارة أمن المحافظة ستحيل ملفات من حاولوا اقتحام ادارة الأمن الى الجهات المختصة، مرفق بها أدلة حية بالصوت والصورة وشهادات تثبت تورط تلك العناصر في محاولة اقتحام أمن محافظة صنعاء.